دور الأمم المتحدة في حل الملفات العالقة بين الكويت والعراق **1991-2017**

د. طلال زيــد المــرزوق *

مُستخلص

سلطت هذه الدراسة على دور الأمم المتحدة في حل الملفات العالقة بين الكويت والعراق منذ عام 1991 وحتى عام 2017، وذلك من خلال الوثائق الصادرة منظمة الأمم المتحدة، بشأن تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس 1990. وتنقسم هذه الملفات إلى قسمين، الأول يتعلق بالقضايا المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالغزو العراقي لدولة الكويت وهي صيانة العلامات الحدودية بين البلدين، ودفع التعويضات، ومصير الأسرى والمفقودين الكويتيين، وإعادة الممتلكات الكويتية وأرشيفها المفقود خلال فترة الغزو العراقي. بينما يتضمن القسم الثاني القضايا التي تخص الملفات العالقة المحصورة في العلاقات الثنائية بين البلدين، وتشمل الديون العراقية المستحقة للكويت منذ عام 1980، وقضية تعويض مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من الخسائر التي لحقت بها خلال الغزو العراقي، وقضية استغلال الأبار النفطية المشتركة على الحدود الدولية بين البلدين، بالإضافة إلى قضية بناء ميناء مبارك الكبير البحري وتنظيم الملاحة الدولية.

كلمات مفتاحية : **الكويت– العراق – الأمم المتحدة – الملفات العالقة**

مقدمـــة :

* **أكاديمى متخصص فى سياسات الشرق الأوسط، الكويت. demcraty@ yahoo.com**

ظلت قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق منذ عام 1963 حتى 1990 واحدة من أهم الملفات العالقة بين البلدين منذ توقيعهما على اتفاقيةعام 1963، والتي بموجبها حُددت الحدود الدولية بين الكويت والعراق.[1] بالإضافة إلى "الديون العراقية" التي قدمتها الكويت إلى العراق خلال فترة حربه مع إيران من عام 1980 إلى عام 1988.[2] وعلى أثر تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في 2 أغسطس 1990، توسعت هذه الملفات العالقة لتشمل قضايا نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي.[3] وبعد تحرير دولة الكويت في فبراير 1991، قبل العراق دون قيدقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 الصادر في أبريل 1991، الذي حدد شروط وقف إطلاق النار بالآتي:

1. إنهاء قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وفقا لاتفاقية عام 1963، والتي بموجبها تم تعيين الحدود الكويتية–العراقية منذ عام 1932. حيث أعتبر مجلس الأمن الدولي أن هذه القضية أحد أهم الأسباب التي هددت الأمن والسلم الدوليين.
2. دفع التعويضات للدول المتضررة من الغزو العراقي.
3. كشف مصير الأسرى الكويتيين ودول الرعايا الأخرى.
4. إعادة الأرشيف الكويتي والممتلكات الكويتية المسروقة.
5. التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية.[4]

وبناء على قراره 687، شكل مجلس الأمن الدولي عدة لجان خاصة لإنهاء جميع القضايا المشار إليها أعلاه منذ عام 1991. وبدأت مرحلة جديدة في مسار العلاقات الكويتية –العراقية تسمى "الملفات العالقة بين الكويت والعراق" تحت بند الحالة بين الكويت والعراق في قرارات مجلس الأمن الدولي.[5] ونظرا لعدم إنهاء هذه الملفات منذ عام 1991 حتى إعداد هذه الدراسة، رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن الدولي في عام 2009 يشير إلى حالة الملفات العالقة بين البلدين في قرارات مجلس الأمن الدولي، والتي تضمنت قضية عدم صيانة العلامات الحدودية بين البلدين، ودفع باقي التعويضات الكويتية، والكشف عن مصير الأسرى الكويتيين الأرشيف الكويتي. هذا بالإضافة إلى الملفات العالقة المحصورة في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، وليست تحت مظلة الأمم المتحدة، مثل قضية الديون العراقية المتراكمة للكويت خلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية، وقضية تعويض مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية عن خسائرها في الغزو، وقضية استغلال الآبار النفطية المشتركة على حدود الدولية بين البلدين، وقضية اعتراض العراق على بناء ميناء مبارك الكبير البحري في جزيرة بوبيان الكويتية، وتنظيم الملاحة في الممر المائي الدولي في خورعبدالله.[6] ومنذ عام 1991، بذلت الأمم المتحدة جهودها لحل جميع هذه الملفات العالقة بين البلدين من أجل إنهاء العقوبات المفروضة على العراق تحت بند الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى الجهود التي

بذلت بين الكويت والعراق لإنهاء الملفات العالقة الخاصة بالعلاقات الثنائية بين البلدين منذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، غير أن بعض هذه الملفات مازالت عالقة حتى إعداد هذه الدراسة.

1. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

على الرغم من الجهود المبذولة، سواء من قبل منظمة الأمم المتحدة أو على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين لحل الملفات العالقة، إلا أن بعض هذه الملفات لم تغلق حتى إعداد هذه الدراسة والتي تضمنت قضية دفع التعويضات الكويتية والديون العراقية ومصير الأسرى الكويتيين والإرشيف الكويتي المفقود، وإستغلال الأبار النفطية المشتركة. ومنذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، طرأ تحسن في الجهود المبذولة لحل بعض هذه الملفات، غير أن هذه الجهود واجهتها بعض التحديات تمثلت أحيانا في الفوضى السياسية والأمنية التي شهدها العراق منذ عام 2006. وبالرغم من عدم إنهاء جميع الملفات العالقة بين البلدين، فقد قرر مجلس الأمن الدولي في عام 2013 إخراج العراق من بند العقوبات المفروضة عليه منذ عام 1990 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي دعا البلدين لمواصلة حل قضية بعض هذه الملفات من خلال العلاقات الثنائية. وعليه، فإن هذه الدراسة تطرح الأسئلة التالية:

1. ماهي القضايا العالقة بين الكويت والعراق، وما هي الأسباب التي أدت إلى أن تصبح عالقة بين البلدين بالرغم من تحسن العلاقات بين البلدين منذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003.
2. ما هو الدور الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة لحل الملفات العالقة بين البلدين.

3. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الملفات العالقة بين العراق والكويت خلال الفترة 1991-2017 ، سواء تلك الملفات التي تحت رعاية الأمم المتحدة أو التي تُركت لحلها على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين. هذا بالإضافة إلى الدور التي قامت به الأمم المتحدة في إغلاق بعض هذه الملفات وإيجاد تقارب كويتي- عراقي لتسوية هذه الملفات.

4. أهمية الدراسة ونطاق الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في تحليل الملفات العالقة بين البلدين من خلال الوثائق والتقارير والبيانات الصادرة من أرشيف منظمة الأمم المتحدة بشأن الحالة بين الكويت والعراق. كما تنبع أهمية الدراسة بأنها تناولت هذه الملفات من خلال المصادر الأولية في أرشيف وثائق الأمم المتحدة. وفي ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذه الملفات، ستضيف هذه الدراسة تحليلا جديدا حول طبيعة هذه الملفات من خلال الوثائق الصادرة من منظمة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن نطاق الدراسة تختص في الملفات

العالقة بين البلدين خلال الفترة الزمنية من 1991 حتى 2017، دون التطرق أو التعمق إلى مجريات العلاقات السياسية بين البلدين.

5. منهجية الدراسة :

تشمل أساليب البحث في حقول العلوم الاجتماعية ثلاثة طرق رئيسية بشكل عام وهي طرق جمع البيانات العددية (المنهج الكمي)، وطرق جمع البيانات غير العددية (المنهج النوعي) وأساليب الطرق المختلطة الذي يجمع بين المنهجين الكمي والنوعي.[7] ونظرا لندرة الدراسات المنشورة حول طبعية الملفات العالقة بين الكويت والعراق، كون بعض هذه الملفات مازالت عالقة حتى إعداد هذه الدراسة، فقد أعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعيQualitative Approach المختص في تحليل الوثائق الحديثة أو السجلات أو البيانات والتقارير الأرشيفية، والذي أحدث طفرة كبيرة في مجال استخدامه في حقول العلوم الاجتماعية وتحديدا في حقل العلاقات الدولية.[8]

وقد استندت هذه الدراسة على هذا الأسلوب النوعي كإطار جديد في تحليل التقارير والسجلات وأرشيف البيانات الرسمية والمحاضر والقرارات الدولية الصادرة من منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1991 بشأن طبيعة الملفات العالقة بين البلدين كمصادر أولية Primary Sources مثل قرارات مجلس الأمن الدولي، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة، والرسائل الرسمية لكل من العراق والكويت، وتقارير لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. خاصة أن طبيعة هذه الملفات يمكن فهمها من خلال الوثائق الصادرة من الأمم المتحدة بسبب قلة المصادر. في حين تم الاستعانة بالمصادر الثانوية Secondary sources المتمثلة في الكتب والدوريات المنشورة والصحف والمقالات لفهم مجريات الأحداث السياسية التي طغت على مسار حل الملفات العالقة، في ظل قلة الدراسات المتوفرة حول طبيعة هذه الملفات.

6. الهيكل التنظيمي للدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة اقسام:

أولا: تعريف الملفات العالقة بين الكويت والعراق.

ثانيا:الملفات العالقة المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الدولي وتحت مظلة الأمم المتحدة.

ثالثا:الملفات العالقة على مستوى العلاقات الثنائية.

رابعا: الخاتمة.

أولا: تعريف الملفات العالقة بين الكويت والعراق

Outstanding Issues

الملفات العالقة هي تلك القضايا التي وردت في قرارات مجلس الأمن الدولي تحت بند "الحالة بين الكويت والعراق" الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس 1990. بالإضافة إلى الملفات العالقة المحصورة في العلاقات الثنائية بين البلدين. وتجدر الإشارة، أن مصطلح الملفات العالقة جاء بموجب تقارير الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2009.حيث أصبحت هذه الملفات خلال فترات زمنية معينة فقط عائق في تطوير مسار العلاقات الكويتية–العراقية، والذي دعا إحدى الصحف بوصفها (بالورم) في العلاقات بين البلدين.[9] وتنقسم هذه الملفات إلى قسمين، القضايا المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الدولي وتحت مظلة الأمم المتحدة، والقضايا المتعلقة بالعلاقات الثانية بين البلدين.

ثانيا: الملفات العالقة المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الدولي وتحت مظلة الأمم المتحدة:

هي القضايا الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي 687 الصادر في 3 أبريل 1991، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي طالب كلاً من الكويت والعراق تنفيذها لإغلاق ملف "الحالة بين الكويت والعراق".[10] ومنذ صدور هذا القرار، بذلت الأمم المتحدة جهودها لإنهاء الكثير من هذه الملفات، غير أن بعض هذه الملفات مازالت عالقة بين البلدين والتي شملت الاتي:

1. صيانة العلامات الحدودية بين البلدين:

بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 لعام 1991، شُكلت اللجنة الدولية لترسيم الحدود الكويتية–العراقية التابعة لمجلس الأمن الدولي، لترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق وفقا للاتفاقية الموقعة بين البلدين في عام 1963. وقد أنهت هذه اللجنة ترسيم الحدود بين البلدين في عام 1993 بعدما وضعت علامات حدودية تفصل الحدود الدولية البرية والبحرية بين الكويت والعراق.[11] وبعد ترسيم هذه الحدود، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 833 في مايو 1993، الذي طالب كل من العراق والكويت باحترام هذه الحدود والعمل على صيانة العلامات الحدودية بينهما سنويا من خلال فريق تابع للأمم المتحدة.[12] ومنذ عام 1993، تولت لجنة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت " يونيكوم"UNIKOM الفحص السنوي لهذه العلامات الحدودية وصيانتها حتى أكتوبر 2003. وبعد سقوط نظام صدام حسين، أنهى مجلس الأمن الدولي عمل لجنة اليونيكوم، ونقل اختصاص ومهام هذه اللجنة إلى إدارة عمليات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الدولي في أكتوبر 2003.[13]

وقد تعطل عمل صيانة العلامات الحدودية بين الكويت والعراق خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2005، بعد دخول العراق في فوضى سياسية وأمنية بسبب تداعيات

الحرب في عام 2003.[14] مما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تشكيل فريق خاص لزيارة المنطقة الحدودية بين البلدين في فبراير 2006 لتفقد حالة هذه العلامات تنفيذا لمتطلبات قرار مجلس الأمن الدولي رقم 833. وفي أبريل 2006، أكد فريق الأمم المتحدة، الذي زار المنطقة الحدودية بين الكويت والعراق، على أهمية عمل صيانة لبعض العلامات الحدودية بين البلدين بسبب تهالك هذه العلامات حتى يتم تفادي أية مشكلة حدودية بين البلدين.[15] وبناء على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وضع فريق الأمم المتحدة خطة زمنية لإنهاء صيانة هذه العلامات بحيث تبدأ في نهاية عام 2006 وفقا لثلاثة مراحل، خاصة أن العراق بدأ يعاني من سوء الأوضاع الأمنية بسبب الحرب الطائفية التي شهدها منذ عام 2006، والتي انعكست على سوء الأوضاع الأمنية في المنطقة. ومنذ عام 2006 حتى 2013، لم يستطع فريق الأمم المتحدة تنفيذ الخطة الموضوعة لصيانة العلامات الحدودية لأسباب عديدة من أهمها وجود بعض العوائق التي تمثلت في وجود بعض المباني والمزارع العراقية في مدينة أم قصر العراقية تتجاوز الحدود الكويتية بين العلامات الحدودية رقم 104 و106، والتي وجب على الحكومة العراقية نقل سكان هذه المباني وإزالتها حتى يتم البدء في عمل صيانة العلامات الحدودية. وقد أخذت هذه القضية مصطلحا باسم (قضية المزارعين العراقيين).[16]

وتجدر الإشارة أن قضية " مباني ومزارع العراقيين" ظهرت بعد الانتهاء من ترسيم الحدود الكويتية –العراقية مباشرة في عام 1993، عندما تبين للجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق بوجود مبان ومزارع عراقية أقيمت على الأراضي الكويتية. وعلى أثر هذه التجاوزات، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 899 في عام 1994،يطالب بتعويض هؤلاء المزارعين العراقيين عن أملاكم التي فقدوها على الأراضي الكويتية.[17] وفي عام 1994، دفعت الكويت تعويضا ماليا لهؤلاء المتضررين إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني حتى يتسنى نقل هؤلاء المتضررين لأماكن أخرى تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 899. غير أن هؤلاء المتضررين لم يستلموا قيمة هذه التعويضات من الحكومة العراقية منذ عام 1994 حتى سقوط نظام صدام حسين في عام 2003.[18]لذلك شددت الكويت على أهمية النظر إلى قضية دفع التعويضات للمتضررين العراقيين والانتهاء من صيانة العلامات الحدودية مع العراق في أول اجتماع " للجنة الفنية" بين البلدين في 2005.[19] وعلى الرغم أن الحكومة العراقية طلبت مجددا في عام 2008 إيداع مبالغ التعويض التي دفعتها الكويت منذ 1994 في "الصندوق التنمية للعراق" DFI، الذي أنشأ في مايو 2003، لتسليمها للمتضررين العراقيين حتى يتم صيانة العلامات الحدودية، غير أن هذه القضية ظلت عالقة حتى عام 2013، بسبب عدم قيام الجانب العراقي بإزالة هذه التجاوزات على الأراضي الكويتية، وفقا لتقرير الأمين العام للأمم

المتحدة.[20]علما أن هذه التجاوزات لم تتعد ما بين 5 إلى 6 أمتار داخل الحدود الكويتية حسب ما أشارت إليه وثائق ويكيليس.[21] وظلت اهتمامات الكويت الرئيسية تجاه العراق خلال الفترة من 2005 حتى 2009، تنصب على حث الجانب العراقي على صيانة هذه العلامات وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 833.[22]وكما أشارت إحدى وثائق ويكيليسفي عام 2009، أن الكويت أعربت عن قلقها من مسألة عدم تأكيد العراق بالالتزام سواء كتابيا أو شفهيا بالحدود الكويتية–العراقية بموجب قرار 833 منذ تشكيل أول حكومة عراقية في عام 2004.[23] ونظرا لحساسية قضية الحدود التي شغلت تحركات الكويت خارجيا، بادرت الكويت بتقديم "مقترحا جديدا" في عام 2008 يتضمن تحملها تكاليف "بناء مساكن" بديلة للعراقيين المتضررين في مدنية أم قصر العراقية، على الرغم أن الكويت دفعت مسبقا تعويضا لهؤلاء المتضررين كما أشرنا أعلاه. كما زار وزير الخارجية الكويتي الشيخ د. محمد الصباح العراق في 26 فبراير 2009،لأول مرة منذ الغزو العراقي لدولة الكويت،لتأسيسأول لجنة كويتية– عراقية على مستوى وزيري الخارجية لحل القضايا العالقة بين البلدين ودفع الجانب العراقي على صيانة العلامات الحدودية.مع ذلك، بعث العراق رسالة رسمية في 14 مايو 2009 إلى الأمم المتحدة يطلب فيها تأجيل مرحلة صيانة العلامات الحدودية دون تحديد مهلة معينة للبدء في صيانة هذه العلامات وفقا لخطة فريق الأمم المتحدة، مما دعا قيام الأمين العام للأمم المتحدة بارسال مذكرة رسمية في 9 يونيو 2009 لكل من الكويت والعراقيطلب فيها موافقة البلدين رسميا على البدءفي صيانة هذه العلامات خلال فترة لا تتجاوز 30 أكتوبر 2009. وردا على مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة، بعثت الكويت مذكرتين مؤرختين في 17 و 25 يونيو من عام 2009 إلى الأمم المتحدة تؤكد على استعدادها للبدء في المرحلةالأولى من صيانة العلامات الحدودية وفقا للخطة الموضوعة. في حينأرسلالأمين العام للأمم المتحدة طلبا رسميا إلى العراقيطلب فيها الرد على مذكرة الأمم المتحدة، المشار إليها أعلاه،بشأن موافقتها في البدء في أعمال صيانة العلامات الحدودية، والتي تاجلت عدة مرات دون وجود أسباب تُذكر.[24]وخلال الزيارات الرسمية التي قام بها المسؤولين الكويتين والعراقيين بين البلدين، عقد الطرفان الكويتي والعراقي عدة مباحثات تحت رعاية الأمم المتحدة منذ نهاية عام 2009 لدراسة المقترح الكويتي لعام 2008، والمشار إليه أعلاه، والتي انتهت بموافقة العراق في عام 2011 على المقترح الكويتي، والذي تضمن تحمل الكويت بناء أكثر من 200 وحدة سكنية بقيمة 80 مليون دولار في مدنية أم قصر لنقل المتضررين العراقيين.[25] وعليه استطاع البلدين إغلاق هذا الملف تحت رعاية الأمم المتحدة بعد صيانة العلامات الحدودية بين البلدين في عام 2013 بعدما تم تنفيذ الاتفاق بين الطرفين حول بناء المساكن البدلية.[26]

2. قضية دفع التعويضات الناتجة عن الغزو العراقي:

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 687 لعام 1991، تعهد العراق بدفع كامل التعويضات عن الخسائر التي لحقت للأفراد والمؤسسات من الدمار الذي خلفه الغزو العراقي لدولة الكويت. وقد أنشأ مجلس الأمن الدولي "لجنة الأمم المتحدة للتعويضات" في عام 1991 لإدارة "صندوق الأمم المتحدة للتعويضات" من الأموال المستقطعة للتعويضات من الإيرادات النفطية العراقية من خلال برنامج (النفط مقابل الغذاء) التابع للأمم المتحدة المطبق منذ عام 1996. في حين حدد مجلس الأمن الدولي قيمة الأموال المستقطعة من هذا البرنامج بنسبة 30%، وخفضت إلى 25% في عام 2000، إلى أن وصلت نسبة 5% في عام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003.[27] ووفقا لتقرير لجنة الأمم المتحدة للتعويضات UNCC، قدرت قيمة التعويضات المتبقية على العراق لصالح الكويت بـ 4.6 مليار دولار حتى عام 2017. [28] وقد أخذت هذه القضية منحنى معقد في العلاقات بين البلدينمنذ عام 2007 عندما طلب العراق رسميا من مجلس الأمن الدولي بتقليص نسبة التعويضات من 5% إلى 1% أو إلغائها بشكل كامل بحجة الأعباء المالية التي يمر بها العراق.[29]في حين حددت الكويت موقفها من هذه القضية في عام 2008 بالآتي:

1. **إبقاء نسبة التعويضات 5% دون تخفيضها لحين الانتهاء من دفعها بشكل كامل.**
2. **أي مقترح حول هذه القضية لابد أن يتم مناقشته بين الدول من خلال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.**
3. **تأكيد الكويت على استعدادها بالدخول في مفاوضات مع العراق لمناقشة حل قضية باقي التعويضات تحت رعاية الأمم المتحدة.[30]**

لذلك في مايو 2009، عقد الطرفان الكويتي والعراقي مفاوضات في الأردن لإيجاد تسويه لباقي قيمة التعويضات تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وخلال هذه المفاوضات، قدمت الكويت "مقترحا جديدا" ينص على استثمار باقي قيمة التعويضات الكويتية في مشاريع استثمارية في العراق تعود بالفائدة لكل البلدين، غيرأن العراق ظل متمسكا بمقترحه بشأن تخفيض نسبة التعويضات إلى 1% أو إلغاءها بشكل كامل.[31] خاصة أن هذه القضية أخذت جدلا واسعا بين أعضاء البرلمان الكويتي الذين رفضوا المساس في قضية التعويضات، كما أشارت إليه وثائق ويكيليس.[32] وفي عام 2014، دعمت الكويت طلباً عراقياً "بتعليق" سداد المبالغ المتبقية من التعويضات حتى الأول من يناير 2015، دون المساس بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بسبب أثار الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار البترول. ومع ذلك شددت الكويت على أهمية عدم

المساس في أحقيتها بأن يدفع العراق قيمة التعويضات المتبقية متى ما طلبت ذلك. ومنذ عام 2014 حتى عام 2017، وافقت الكويت على جميع طلبات العراق بتعليق دفع هذه التعويضات في لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بسبب الصعوبات المالية التي واجهت العراق.[33] غير أن هذه القضية ظلت عالقة دون حسمها حتى إعداد هذه الدراسة.

4. قضية مصير الأسرى الكويتيين والممتلكات والأرشيف الكويتي المفقود:

بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687، تعهد العراق بالكشف عن مصير جميع الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية وأرشيفها الوطني المسروق خلال فترة الغزو. وتعتبر قضية الأسرى من القضايا الهامة كونها تأخذ طابعاً " إنسانياً" بالدرجة الأولى.

ووفقا لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة بلغ عدد الأسرى والمفقودين الكويتيين بـ 605 أسير كويتي. وخلال الفترة من 1991 حتى 2003، ظل العراق يؤكد على عدم وجود أسرى أو مفقودين كويتيين في العراق، مما دعا الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين "منسق دولي" رفيع المستوى لشؤون الأسرى والممتلكات الكويتية في عام 1999، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1284، للإسراع على إنهاء هذه القضية. وبعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، طرأ تحول جديد على هذا الملف عندما تم اكتشاف مصير 236 من هؤلاء الأسرى الكويتيين في العديد من المقابر الجماعية في العراق وفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2009.[34]حيث أدى هذا الاكتشاف للتأكيد حول مصداقية الادعاء الكويتي طوال الفترة الماضية.

وفي عام 2009، طلب العراق من الأمم المتحدة رسميا إنهاء ولاية المنسق الدولي لشؤون الأسرى والممتلكات الكويتية لحل هذه القضية على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين من أجل إنهاء العقوبات المفروضة على العراق منذ عام 1991. حيث كان الطلب العراقي يمثل تغييراً واقعياً لقرار مجلس الأمن الدولي 687 وقرار 1284 بشأن معالجة هذه القضية. وقد عبرت الكويت عن موقفها الرافض من نقل هذه القضايا من "دائرة الأمم المتحدة" إلى "دائرة العلاقات الثنائية".[35] وفي مايو 2010، حدثت تطورات دعت العراق إلى أن يتخلى عن مقترحه بشأن إنهاء ولاية المنسق الدولي عندما تم اكتشاف 55 جثة عسكري عراقي في شمال دولة الكويت، والذي دعا الكويت بأن تقدم تبرعاً مالياً في مايو 2010 بقيمة974,000$ دولارإلى مشروع الأمم المتحدة UN Project، المدعوم من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي" UNAMI ووزارة حقوق الإنسان العراقية، للبحث عن المفقودين الكويتيين.[36] وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في هذه القضية منذ عام 2003، أنهى مجلس الأمن الدولي في قرارة رقم 2107 في يونيو 2013، مهمة المنسق الدولي لشؤون الأسرى والممتلكات الكويتية ونُقلت مسؤولية اختصاص هذا الملف

إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" يونامي" بعد موافقة الجانبين العراقي والكويتي على هذه الخطوة، والتي جاءت بعد سعي المجتمع الدولي لإخراج العراق من الفصل السابع من الأمم المتحدة كما سيتم توضيحه لاحقا. وبموجب القرار 2107، أصبحت هذه القضية تندرج ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بدلا من الفصل السابع بموجب القرار المشار إليه أعلاه.[37]ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي في عام 2017، ظلت هذا الملف عالقا للأسباب التالية:

1. وجود 369 أسير ومفقود كويتي لم يتم الكشف عن مصيرهم.
2. وجود ممتلكات كويتية لم يتم استرجاعها بشكل كامل.
3. عدم استرجاع الأرشيف الوطني الكويتي بشكل كامل.[38]
4. قضية خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

منذ عام 2008، بدأ العراق السعي لإخراجه من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال إنهاءالعقوبات المفروضة عليه منذ 1991 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 687.[39] وتجاوبا مع محاولات العراق، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1859 في 22 ديسمبر 2008، والذي نص في الفقرة رقم 5 بالآتي (إعادة النظر في القرارات المتصلة بالعراق على وجه التحديد، بادئا بالقرار 660 (1990)، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع العراق، تقريرا عن حقائق ذات صلة بنظر المجلس في الإجراءات المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ تلك القرارات).[40]

ووفقا لقرار 1859، طُلب من الأمين العام للأمم المتحدة "مراجعة " جميع القرارات التي صُدرت ضد العراق منذ عام 1991، وذلك تمهيدا لإعادة النظر فيها حتى يستعيد العراق مكانته الدولية من دون عقوبات. وقد جاءت هذه الخطوة بعد توقيع العراق والولايات المتحدة الامريكية اتفاقية صوفا SOFA في نوفمبر 2008، والتي بموجبها تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية على إخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة موافقة الأخير من دون تحفظات على بقاء القوات الأمريكية في العراق حتى عام 2011.[41] خاصة أن مجلس الأمن الدولي منذ 2003 أنهى بعض العقوبات المفروضة على العراق مثل العقوبات الإقتصادية في عام 2003 بموجب قرار 1483، ورفع حظر استيراد الأسلحة العسكرية إلى العراق بموجب قرار 1957 في عام 2010.[42]

شعرت الكويت بعد صدور قرار 1859 بقلق "سياسي" في حالة خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من نقل جميع الملفات العالقة لحلها بين البلدين من دائرة الأمم المتحدة إلى دائرة العلاقات الثنائية بين البلدين، في ظل عدم الانتهاء من حل هذه القضايا تحت رعاية الأمم المتحدة.حيث عبر المستشار/ محمد أبو الحسن، المبعوث

الخاص لدولة الكويت، عن موقف الكويت من هذه القضية بالآتي (في حقيقة الأمر لا توجد عقوبات مفروضة على العراق ...وبالتالي موضوع الفصل السابع كونه موجودا في هذه القرارات سوف يزول تلقائيا عندما يتم تنفيذ الالتزامات الواردة فيها).[43] لذلك، تقدمت الكويت بطلب رسمي إلى مجلس الأمن الدولي في مارس 2009 بإنهاء جميع الملفات العالقة بين البلدين أولا قبل إخراج العراق من الفصل السابع.[44] كما سعت الكويت لتوضيح موقفها تجاه هذه القضية إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وإلى الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق القنوات الدبلوماسية.[45]وبعد خمسة سنوات منذ صدور قرار 1859، قرر مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 2107 في يونيو 2013، على إخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونقل جميع القضايا العالقة بين البلدين لحلها ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تدعو لحل المنازعات بالطرق السلمية. وقد جاء هذا القرار بعد تعهد العراق رسميا لمجلس الأمن الدولي والكويت بتنفيذ التزاماته حول القضايا العالقة بين البلدين.[46]

ثالثا: الملفات العالقة على مستوى العلاقات الثنائية

Bilateral Outstanding Issues

يناقش هذا المبحث القضايا العالقة بين البلدين التي لم تُصدر ضمن قرارات مجلس الأمن الدولي، وإنما تنحصر على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين. وتتضمن هذه القضايا الاتي:

1. الديون العراقية:

تعتبر الديون العراقية من القضايا التي أخذت حيزا كبيرا من النقاش على المستوى الإقليمي والدولي منذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003. وفي هذا السياق، فإن الديون العراقية تختلف عن التعويضات التي يدفعها العراق إلى دولة الكويت من جراء خسائر الغزو العراقي. حيث تمثلت الديون العراقية في قيمة الأموال التي دفعتها الكويت إلى العراق خلال فترة حربه مع إيران منذ عام 1980 حتى 1988، والتي قُدرت بـ 25$ مليار (مع الفوائد) حتى عام 2007.[47] خاصة أن قضية الديون العراقية كانت أحد الأسباب وراء الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990، عندما أصر الرئيس العراقي صدام حسين على إلغاء الديون التي قدمتها دول الخليج العربي إلى العراق خلال فترة حربه مع إيران، بالإضافة إلى إعطاء العراق مساعدات مادية لإعادة بناءه من أثار دمار الحرب العراقية–الإيرانية،[48] والتي قدرت خسائرها على الجانب العراقي بـ1.97 تريلون دولار حتى عام 1990.[49]

وفي 21 نوفمبر 2004، عُقد اجتماع نادي باريس لمناقشة حجم الديون العراقية المقدرة بـ 120.2$ مليار. حيث بلغت الديون العراقية لدول نادي باريس بـ 38.9

مليار دولار.[50] في حين بلغت هذه الديون للدول الغير الأعضاء في النادي ما بين 60-65 مليار دولار، معظمها تعود إلى دول الخليج العربي. هذا بالإضافة إلى 15 مليار دولار لصالح الشركات العالمية. وقد توصل نادي باريس إلى اتفاق بتخفيض نسبة 80%من أصل قيمة الدين العراقي بحيث يتجزأ دفعها على ثلاث مراحل تبدأ من يناير 2005.[51]وقد عبرت الكويت رسميا عن موقفها الداعم لاتفاق نادي باريس بشأن تخفيض ديونها المترتبة على العراق بشرط موافقة البرلمان الكويتي وفقا للدستور الكويتي.[52]

في الواقع،شكل الموقف الكويتي الرسمي بشأن تخفيض الديون العراقية جدلا بين أعضاء البرلمان الكويتي حول مدى أحقية الحكومة الكويتية بإسقاط هذه الديون في حالة عدم موافقة البرلمان الكويتي، والتي عبر عنها السفير الأمريكي Lebaron في الكويت في نوفمبر 2006 قائلاً: (هذه المواقف هي السائدة ولا سيما بين أوساط الجمهور الكويتي ومجلس الأمة الكويتي، التي بدت واضحة من عدم رغبتهم لفكرة تخفيف أعباء الديون العراقية). [53]وقد أصبحت قضية تخفيض الديون العراقية أكثر تعقيدا، بعدما رفضت الحكومة الكويتية الاقتراح المقدم من قبل أعضاء البرلمان الكويتي في ديسمبر 2006، والذي ينص على "إلغاء ديون المواطنين الكويتيين" لدى البنوك المحلية الكويتية، كما عبر عنها المنسق الأمريكي لشؤون العراق السيد/ ديفيد ساترفيلد في يونيو 2008 في إحدى وثائق ويكيليس.[54]حيث أصبحت فكرة اسقاط ديون المواطنين الكويتيين لدى البنوك المحلية مرتبطة في قضية اسقاط الديون العراقية.كما بدأ تخوف بين أوساط المجتمع الكويتي من قيام الحكومة الكويتية بإلغاء الديون العراقية بشكل أحادي دون موافقة البرلمان الكويتي، بعدها أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 2008 عن إلغاء ديونها المستحقة على العراق، حسب ما أشارت إليه إحدى وثائق ويكيليس.[55]وعليه، بقيت مشكلة الديون المتعثرة على المواطنين الكويتيين، بالإضافة إلى تداعيات الغزو العراقي، من العوامل الأساسية التي أثرت على مجريات حل هذه القضية،[56] والتي ظلت عالقة دون التوصل إلى تفاهم بشأنها بين البلدين حتى إعداد هذه الدراسة.

2. <u>تعويض مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية KAC:</u>

تكمن إشكالية هذه القضية أن الأمم المتحدة لم تدفع تعويضا لهذه المؤسسة عن الأضرار التي لقت بها من الغزو العراقي لدولة الكويت بسبب قيام شركات التأمين العالمية بتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها. وقد قامت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، بالإنابة عن شركات التأمين العالمية، برفع دعوى قضائية ضد خطوط الطيران العراقية في المحاكم البريطانية لتحصيل مبالغ التعويض التي دفعتها شركات التأمين إليها وفقا لإجراءات التأمين العالمية. وفي 2005، كسبت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية حكما قضائيا في بريطانيا ينص على إلزام خطوط الطيران العراقي بدفع كامل التعويضات مع قميه

الفوائد المحصلة. حيث قُدرت قيمة هذه التعويضات بـ 1.200$ مليار دولار حتى عام 2009.[57]

وفي أغسطس 2008، حجزت السلطات الكندية بعض الطائرات العراقية، كما حجزت السلطات البريطانية طائرة عراقية في أبريل 2010، وذلك تنفيذا للأحكام القاضية الصادرة ضد العراق بناء على طلب الكويت. وعلى أثر هذه الأحداث، عقد الطرفان الكويتي والعراقي عدة مفاوضات ثنائية منذ سبتمبر 2008 من أجل إيجاد تسوية حول كيفية دفع هذه التعويضات. وخلال هذه المفاوضات، رفضت الكويت في البداية مقترحا عراقيا ينص على قيام العراق بسداد مبلغ 500 مليون دولار نقدا مقابل إسقاط الأحكام القضائيةالصادرة ضد خطوط الطيران العراقية. في حين، قدمت الكويت مقترحا أخر ينص على أن يسدد العراق قيمة أصل مبلغ التعويض نقدا بموجب الأحكام القضائية، والذي قُدر بـ 829$ مليون دولار، بينما يتم دفع باقي قيمة الفوائد المقررة من أصل قيمة التعويض من خلال الأقساط أو الدخول فيها بفرص استثمارية بين البلدين.[58]وبعد الزيارة الأولى لأول رئيس وزراء كويتي إلى العراق في 12 يناير 2010، منذ الغزو العراقي لدولة الكويت،أصبحت القضايا العالقة بين البلدين من أهم المواضيع التي تمت مناقشتها خلال تلك الزيارة. لذلك قبلت الكويتالمقترح العراقي والذي ينص على سداد قيمة 500 مليون دولار نقدا مقابل تنازل الكويت عن الأحكام القضائية والدعاوي الصادرة ضد الحكومة العراقية بعد زيارة وفد عراقي رفيع المستوى للكويت لإنهاء هذه القضية.[59]

3. <u>حقول النفط المشتركة بين البلدين:</u>

تتقاسم الكويت والعراق عدة حقول نفطية مشتركة على جانب الحدود الدولية التي تفصل بين البلدين في منطقة صفوان والزبير والرتقة(الرميلة). وتعتبر حقول النفط المشتركة على طول الحدود الكويتية–العراقية من أهم القضايا العالقة بين البلدين، خاصة بعد أن استغل العراق هذه القضية لاتهام الكويت بسرقة نفطها من حقل الرميلة العراقي المجاور للحدود الكويتية واحتلالها في أغسطس 1990.[60] وعليه، فإن تداعيات هذه الأزمة، أعطت الأهمية أن يتوصل البلدين لاتفاق مشترك حول تنظيم استغلال استخراج المخزون النفطي من الأبار المتاخمة على حدود البلدين بعد سقوط نظام صدام حسين، مثلا لاتفاق الذي أُبرم بين الكويت والسعودية لاستغلال حقولهما النفطية المشتركة في المنطقة المقسومة بين البلدين منذ عام 1967، في ظل المشاريع والخطط التي وضعتها الكويت لاستغلال حقول النفط وتطويرها في شمال الكويت من خلال الاستعانة بالشركات العالمية بقيمة أكثر من 8.5 مليار دولار في نهاية التسعينيات والمسمى (قانون نفط حقول الشمال).[61]

وفي عام 2003، تأسست (اللجنة الفنية) بين البلدين لمناقشة قضايا الطاقة والنفط، والتي لم تناقش مسألة استغلال الحقول النفطية المشتركة في أول اجتماع لها في عام 2003 بسبب الظروف السياسية التي شهدها العراق في ذلك الوقت.وحسب ما أشارت إليه وثائق ويكيليس، أكد السفير الأمريكي في الكويت السيد/ جونز في عام 2004، بأن الجانب العراقي طلب من الجانب الكويتي عدم مناقشة هذا الموضوع (لحساسيته) في ذلك الوقت بالرغم من تداعيات أزمة الخليج في عام 1990.[62]ونظرا لأهمية هذه القضية، وقع الطرفان العراقي والكويتيخلال اجتماع اللجنة الكويتية–العراقية الفنية في نوفمبر 2005 على "محضر إتفاق"ينص على دفع المفاوضات بين البلدين للتوصل إلى اتفاق بشأن استغلال الحقول النفطية المشتركة. غير أن الأحداث التي شهدها العراق خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2007، والتي تمثلت فيفوضى السياسية والأمنية بسبب الأعمال الإرهابية وظهور المليشيات العسكرية المسلحة وإندلاع الحرب الطائفية بين الشيعة والسنة في عام 2006، أجلت حل قضية الملفات العالقة بين البلدين ومنها ملف الأبار النفطية المشتركة.[63]وفي عام 2009، عادت هذه القضيةلتأخذ بعدا هاماعندما أعلن وزير النفط العراقي أن العراق وضع أبراجا للحفر على الحدود الكويتية في مدينة صفوان العراقية لاستخراج النفط من الأراضي العراقية، مما دعا الكويت أن تطلب من العراق التنسيق حول أية عمليات نفطية للآبار النفطية المتاخمة على الحدود بين البلدين من خلال اجتماعات اللجان الفنية.[64] وعلى الرغم من توجه البلدين لزيادة انتاجهم من النفط عن طريق الاستعانة بالشركات العالمية، لم يتوصلا إلى اتفاق حول كيفية استغلال الحقول النفطية المتاخمة على الحدود الدولية حتى عام 2015.[65] وفي نهاية ديسمبر 2016، توصل البلدين إلى اتفاق مبدئي لوضع النموذج الأفضل لتنظيم الحقول النفطية المشتركة على طول الحدود الدولية بين البلدين، غير أن هذه القضية بقيت عالقة حتى إعداد هذه الدراسة.[66]

4. <u>قضية بناء الميناء البحري الكويتي (ميناء مبارك الكبير) وتنظيم الملاحة البحرية:</u>

تعود إشكالية هذه القضية منذ عام 2011 عندما أعلنت الكويت عن البدء في تنفيذ بناء ميناء بحري في جزيرة بوبيان الكويتية، والذي أطلق عليه أسم " ميناء مبارك الكبير"، على حد المياه الإقليمية الكويتية في خور عبدالله الدولي، والذي يفصل الحدود البحرية بين الكويت والعراق. وقد جاء بناء هذا المشروع في البداية على أربع مراحل تنتهي في عام 2020. [67]ويعد مشروع بناء ميناء مبارك الكبير من أهم المشاريع التنموية التي تقوم الكويت على بناءه، كونه سيكون نقطة الالتقاء بين آسيا وأوروبا في التجارة البينية بين القارتين، كما ستكون هناك سكة حديد ومدن صناعية لنقل البضائع من الكويت إلى أسيا

وتركيا وأوروبا، بالإضافة إلى مواكبة التطور في صناعة النقل البحريبين قارتيأسيا و أوروبا من خلال إنشاء مدينة الحرير الكويتية الصناعية. حيث يقع بناء هذا الميناء في جزيرة بوبيان الكويتية،التي تقع شمالي غربي الخليج العربي وتبلغ مساحتها 890 كم^2.[68]وعلى الرغم من أن هذا المشروع تنموي يقع ضمن الحدود الكويتية الإقليمية، غير أن العراق أبدى اعتراضه على بناء هذا الميناء بسبب تخوفه أن يؤثر اقتصاديا على ميناء الفاو العراقي للأسباب الأتية:

أولا: إن إنشاء ميناء مبارك الكبيرسيؤدي إلى تقليل أهمية الموانئ العراقية وبالأخص مينائي أم قصر والزبير مما سيؤثر على القدرات الاقتصادية للعراق حسب الرؤيا العراقية.

ثانيا: سيؤثر ميناء مبارك الكبير على مشروع بناء ميناء الفاو الكبير، وهو الميناء الذي أعلن العراق عن التخطيط لتنفيذه في عام 2010.[69]

ولتبديد مخاوف العراق الاقتصادية، قبلت الكويت مقترحا عراقيا ينص على تقليص عدد المراسي في ميناء مبارك الكبير إلى 24 مرسى بعدما كان مخططاً بناء 60 مرسى في عام 2012.[70] وبالتالي أنهى هذا الاتفاق هذه القضية الجدلية بين البلدينالتي أخذت جدلا واسعا بين أوساط المجتمع العراقي والكويتي. هذا بالإضافة أن البلدين توصلوا إلى اتفاقية " تنظيم الملاحة البحرية" للسفن العابرة في خور عبدالله المائي الدولي في عام 2012، والتي كانت عالقة منذ ترسيم الحدود بين البلدين في عام 1993. خاصة أن اتفاق تنظيم الملاحة تم تفعليه في عام 2017، لينهي أهم القضايا العالقة البحرية بين البلدين.[71]

رابعا: الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة، من خلال وثائق الأمم المتحدة، تحليل الملفات العالقة بين كل من الكويت والعراق منذ عام 1991 حتى عام 2017، والمتمثلة في قضية صيانة العلامات الحدودية الدولية بين البلدين، وقضية دفع التعويضات الكويتية، ومصير الأسرى الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، وموقف الكويت من إخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة الملفات العالقة المرتبطة بالعلاقات الثنائية بين البلدين وهي قضية الديون العراقية، وتعويض مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، واستغلال الحقول النفطية المشتركة على الحدود الدولية، وقضية بناء ميناء مبارك الكبير البحري وتنظيم الملاحة البحرية بين البلدين. وقد لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا في حل الملفات العالقة بين البلدين، في حين مازالت قضية دفع التعويضات ومصير الأسرى والممتلكات الكويتية عالقا حتى إعداد هذه الدراسة. وبالرغم من الجهود المبذولة في حل الملفات العالقة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين حتى نهاية 2016، غير أن بعض هذه

الملفات الهامة كتنظيم حقول النفط المشتركة على الحدود الدولية والديون العراقية المتراكمة منذ عام 1980، ظلت عالقة دون التوصل إلى حل نهائي بين البلدين. لذلك تظل بعض هذه القضايا عامل هام في التنبؤ حول طبيعة مستقبل العلاقات الكويتية-العراقية.

هوامش الدراسة

[1] محمدالعبد القادر، **الحدود الكويتية العراقية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2000. ص30.

[2] لجنة من المختصين، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والإرادة الدولية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، الكويت، 1992. ص 20.

[3] مركزالبحوث والدراسات الكويتية، **دورالأمم المتحدة في إقرارالسلم والأمن الدوليين**، ط1، الكويت، 1995.ص ص 90-120.

[4] Security Council, *Resolution 687 of 3 April 1991',S/RES/687*, United Nations, 8 April 1991. Available online at United Nations website http://www.un.org/Depts/unmovic/documents/687.pdf .

[5] عبدالله خليفة الشايجي، **نظرة استشرافية: رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية – العراقية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد :34 العدد: 129، جامعة الكويت، 2008. ص ص. 6-12.

[6] طلال زيد العازمي، **تحركات السياسية الخارجية الكويتية تجاه العراق من 2001 حتى 2003**، مجلة كلية الاداب، العدد 76، جامعة الإسكندرية، 2015. ص. 50.

[7] Murray,Neil and Beglar,David, *Inside Track: Writing Dissertations &Theses,* 1st edition, Pearson Education Limited, England, 2009.p. 42.

[8]Blatter, Joachim K. et al., *Qualitative Research in Political Science*, SAGE Publications Ltd, August 2016.p.8.

[9]صحيفة القبس، **الكويت: الملفات العالقة مع العراق: ورم في جسد العلاقات**، العدد 12936، الكويت، يوم الأربعاء، تاريخ 3 يونيو 2009. ص.20.

[10]ملف الحالة بين الكويت والعراق ظهر كبند من بنود الأمم المتحدة منذ الغزو العراقي حتى إعداد هذه الدراسة.

[11]مركز البحوث والدراسات الكويتية، **تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة**، ط1، الكويت، 1993. ص.100.

[12]Security Council, *Resolution 833 (1993) adopted by Security Council at its 3224th meeting, on 27th May 199*3, S/RES/833 (1993), 27th May 1993, United Nations.

[13]Security Council, *Report of the Secretary-General on the activities of the United Nations Iraq-Kuwait Observation Mission for the period 16 June-1 October 2003*, S/2003/933, 2 October 2003, United Nations.

[14]طلال زيد العازمي، **السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الأمريكي 2003**، مجلة المستقبل العربي، العدد427، 2014. ص. 98.

[15]Security Council, *Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 5 of Resolution 1859 (2008)*, S/2009/385, 27 July 2009, United Nations. p.5.

[16]نفس المرجع. ص.6

[17]Security Council, *Resolution 899 (1994) Adopted by the Security Council at its 3343rd meeting,* S/RES/899, on 4 March 1994, United Nations.

[18]Security Council, *Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 5 of Resolution 1859 (2008)*, Op.Cit.p.15.

[19]مركز الوطن للمعلومات والدراسات، **العلاقات مع العراق**، رقم التصنيف 6/2-5، الكويت،بتاريخ 22 نوفمبر 2005.

[20]Security Council, *Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 5 of Resolution 1859 (2008)* ,Op.Cit. p.16.

[21]Wikileaks, 'Kuwait MFA U/S on Iraq, GTMO, 1267 Designees', Reference ID; 08KUWAIT98, CONFIDENTIAL , Embassy Kuwait , 2008-01-24.

[22]Ibid, 'For Kuwait: The SOFA A Litmus Test of Iraqi Intentions and Iranian Influence', Reference ID; 08KUWAIT1088 , SECRET//NOFORN , Embassy Kuwait, 2008-10-29.

[23]Ibid, 'MFA U/S: Terrorist Threat Hits Home; Kuwait Holds The Line on 833', Reference ID;09KUWAIT822 , CONFIDENTIAL, Embassy Kuwait ,2009-08-19.

[24] Security Council, *Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 5 of Resolution 1859 (2008)*, Op.Cit.pp.5-6.

[25]صحيفة الوطن، **80 مليون دولار من الكويت لبناء مجمّع سكني في أم قصر**، الكويت، بتاريخ 1 اغسطس 2013.

[26]صحيفة الجريدة، **مذكرتا تفاهم بين الكويت والعراق لتمويل صيانة الحدود ومشروع مجمع سكني في أم قصر**، الكويت، الأربعاء، 29 مايو 2013.

[27]Security Council, *Resolution 1483', S/RES/1483 (2003),* United Nations, 22 May 2003.
Available on online at www.un.org

[28]United Nations Compensation Commission, Level of Iraq's oil proceeds to be deposited into the Compensation Fund in 2017, S/AC.26/Dec.274, United Nation, 3 November 2016. p.2.

[29]Security Council, *Letter dated 7 December 2007 from the Prime Minister of Iraq addressed to the President of the Security Council*, S/RES/1790, United Nations, 18 December 2007.

[30]Wikileaks, 'Kuwait Urges No Change To UNCC Iraqi Compensation Payments Until Environmental Remediation Claims Are Paid', Reference ID;08KUWAIT112 , CONFIDENTIAL, Embassy Kuwait ,2008-01-29.

[31]Security Council, *Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 5 of Resolution 1859 (2008)*, Op.Cit. pp.3-4.

[32]Wikileaks, 'Kuwait National Assembly Members Agree With GOK On Iraqi Debt Relief', Reference ID;05KUWAIT651 , CONFIDENTIAL, Embassy Kuwait, 2005-02-14.

[33]UNCC, *Press release : Opening of The Eighty-First Session of the UNCC Governing Council,* United Nations, 1 November 2016.

[34]Security Council, *Comprehensive report requested in a letter dated 26 March 2008 from the President of the Security Council to the Secretary-General*, S/2009/190, United Nations, 8 April 2009. pp.1-6.

[35]Security Council, *Letter dated 10 March 2009 from the Permanent Representativeof Iraq to the United Nations addressed to the President of theSecurity Council,* S/2009/143, United Nations, 13 March 2009.

[36]Security Council, *Twenty-ninth report of the Secretary-General pursuant to paragraph 14 of resolution 1284 (1999*), S/2010/300, United Nations, 9 June 2010. p.3.

[37]وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، **مجلس الأمن الدولي يعتمد قرار بإخراج العراق جزئيا من الفصل السابع**، الكويت، 27 يونيو 2013.

[38]Security Council, *Thirteenth report of the Secretary-General pursuant to paragraph 4 of Security Council resolution 2107 (2013), S/2017/73 ,United* Nations, 25 January 2017. pp.1-6.

[39] United Nations, *Charter of the United Nations*: *Chapter VII: Action with Respect to Threats to the Peace Breaches of the Peace and Acts of Aggression,* United Nations.

[40]Security Council, *Resolution 1859 (2008) Adopted by the Security Council at its 6059th meeting,* S/RES/1859, United Nations , on 22 December 2008.

[41]Global Security, *Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq On the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of Their Activities during Their Temporary Presence in Iraq*, Signed in duplicate in Baghdad on this 17`h day of November, 2008. On this online; http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/dod/iraq-sofa.htm

[42]Security Council, *Resolution 1957 (2010) Adopted by the Security Council at its 6450th meeting*, S/RES/1957, United Nations, on 15 December 2010.

[43]صحيفة الرأي، العدد 10926، يوم الأحد، الكويت، 23 مايو 2009.ص 3.

[44]Security Council, *Letter dated 24 March 2009 from the Permanent Representative of Kuwait to the United Nations addressed to the President of the Security Council*, S/2009/178, United Nations, 6 April 2009.
[45]KUNA, *Amir's envoy meets Russian President's Middle East Envoy, Politics*, Kuwait, 25 May 2009.
[46]Security Council, *Resolution 2107 (2013) Adopted by the Security Council at its 6990th meeting, on*
27 June 2013, S/RES/2107, United Nations, on 27 June 2014.
[47]Alterman , Jon B., 'Iraq and the Gulf States : The Balance of Fear', Special Report, No.189, United States Institute of Peace. 2007.p.6.
[48]Alnasrawi, Abbas, 'Iraq: Economic Consequences of the 1991 Gulf War and Future Outlook', *Third World Quarterly,* Vol. 13, No. 2. 1992.p.337.
[49]Mofid, Kamran. 'Economic Reconstruction of Iraq: Financing the Peace', *Third World Quarterly*, Vol. 12, No. 1, 1990, p.53.
[50] Paris Club, Press Release, *The Paris Club And The Republic Of Iraq Agree On Debt Relief* , November 21, 2004.p.2.
[51]Weiss, Martin A., *Iraq: Paris Club Debt Relief, CRS Report for Congress*, January 19, 2005. p.2.
[52]Wikileaks, 'Coordinating With The UK On Iraqi Debt Reduction', Reference ID;04KUWAIT474, CONFIDENTIAL, Embassy Kuwait, 2004-02-11 .
[53]Ibid, 'Engagement Of Regional States For Iraq: What Can Kuwait Do?',Reference ID;06KUWAIT4405,SECRETEmbassy Kuwait2006-11-07 .
[54]Ibid, 'Ambassador Satterfield Discusses Iraq with PM and FM,'Reference ID;08KUWAIT669, CONFIDENTIAL, Embassy Kuwait,2008-06-12.
[55] Ibid, Initial Kuwait Reactions to UAE Announcement of Iraq Debt Forgiveness: Different Circumstances, FM, Reference ID; 08kuwait777, Confidential, Embassy Kuwait, 2008-07-09.
[56]Ibid, 'Iraq Debt Forgiveness: A Bloody, Uphill Battle', Reference ID; 06KUWAIT4438 ,CONFIDENTIAL, Embassy Kuwait , 2006-11-12.
[57]صحيفة الوطن، العدد 12392، الكويت، يوم السبت، 3 يوليو 2010.
[58]صحيفة الوطن، **إجابة وزير المواصلات على السؤال الموجه من العضو د. وليد الطبطبائي**، العدد 6544/12098، الكويت، السبت، 12 سبتمبر 2009.
[59]وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، **الخطوط الجوية الكويتية تسقط الدعاوي ضد الخطوط العراقية مقابل 500 مليون دولار**، الكويت، بتاريخ 19-12-2010.
[60]Daly, John, 'Could War Flare Again Between Iraq and Kuwait', Oilprice, 7 December 2011. Available online at http://oilprice.com/Geopolitics/Middle-East/Could-War-Flare-Again-Between-Iraq-And-Kuwait.html
[61]WikiLeaks, 'Energy Secretary Bodman And Kuwaiti Amir Discuss Middle East Conflict, Iran, Iraq, And Kuwait's oil sector', Reference ID; 06KUWAIT2898 , CONFIDENTIAL//NOFORN, Embassy Kuwait, 2006-07-19 .
[62]Ibid, 'Kuwait And Iraq Begin Addressing Bilateral Energy Concerns', Reference ID; 04KUWAIT786, CONFIDENTIAL, Embassy Kuwait, 2004-03-09.

[63]مركز الوطن للمعلومات والدراسات، " **العلاقات مع العراق**"، رقم التصنيف 5-6/2، الكويت، بتاريخ 22 نوفمبر 2005.

[64]مركز الوطن للمعلومات والدراسات، **العلاقات مع العراق**، رقم التصنيف 5-6/2، الكويت، بتاريخ 23 أبريل 2009.

[65]Mulvany , Peter ,'Kuwait / Iraq: Two agreements signed and more to follow', *Middle East Confidential* , Wednesday, May 2, 2012. p.2

[66]صحيفة الرأي، **وزيرا النفط العراقي والكويتي يبحثان ملف الحقول النفطية الحدودية وتصدير الغاز إلى الكويت**، العدد 13800، الكويت، الخميس 13 أبريل 2017.

[67]وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، **سمو أمير البلاد يضع حجر أساس ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان**، الشؤون الاقتصادية، الكويت، بتاريخ 6-4-2011.

[68]الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، **خطة التنمية السنوية 2016/2015**، دولة الكويت، يناير 2015.ص.44

[69]محمد بدري عيد، "**ميناء مبارك الكبير" تحد جديد للعلاقات الكويتية العراقية**، تقارير: شبكة الجزيرة، أغسطس 2011، ص. 3.

[70]صحيفة الوطن، صفر: **استغنينا عن المرحلة الرابعة في ميناء مبارك، الكويت**، بتاريخ 7 يوليو 2012.

[71]صحيفة الرأي، **خور عبدالله يشعل أزمة في العراق بعد قرار تنظيم الملاحة مع الكويت**، العدد 13726، الكويت، الأحد، 29 يناير 2017.